

قرار بمنع الاستحواذ على 33% من رأس مال شركات السمسرة أو صناديق استثمار الاستثمار-المصرية-تحظر-سيطرة-شركات-منفردة-على-البورصة-

أصدرت وزارة الاستثمار المصرية قرارا بمنع الاستحواذ على ما يزيد على ثلث رأس مال شركات السمسرة المالية أو شركات إدارة صناديق استثمار، إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية

ويسري القانون على الشركات التي تمثل أكثر من 10% من حجم السوق لأي من النشاطين. ويحظر قرار الوزارة الاستحواذ على 33% من رأس مال شركات السمسرة أو صناديق استثمار تعمل في سوق الأسهم المصرية

وفي هذا السياق، قال العضو المنتدب لشركة التوفيق لتداول الأوراق المالية وعضو مجلس إدارة شركة المقاصة والتسوية محمد فتح الله في تدخل قائمة الشركات التي يسري عليها الحظر لسيطرتها على Hermes و CI Capital مقابلة مع قناة "العربية" إن شركات "المجموعة المالية" و 30% من سوق السمسرة بواقع 9.5% و 9.3% و 9% على التوالي

مشيرا إلى أن هناك عبثا في قطاع سوق المال "إذ حين بدأت CI Capital وقال إن هذا القرار جاء على خلفية محاولة شركة "بلتون" الاستحواذ على عمليات الاستحواذات والاندماجات، فظهرت قوانين جديدة لتشكل صفة أخرى للقطاع" الأمر الذي ينعكس سلبا على شركات السمسرة

وكان رئيس هيئة الرقابة المالية أشار إلى أن التعديل يهدف للحد من مخاطر سيطرة كيان منفرد على حصة سوقية كبيرة من البورصة، وأن الهيئة ستحتكم إلى ضوابط رئيسية للبت في الاستحواذات تتضمن تأثير الصفقة على المنافسة، والقيمة المضافة التي تحققها للسوق، بالإضافة إلى توافر الخبرات والكوادر اللازمة لدى الطرف المستحوذ

وشهد القطاع المالي في الفترة الأخيرة محاولات للاستحواذ، كان أبرزها محاولة "فاروس" الاستحواذ على إحدى شركات السمسرة